

مراكش - آثار توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجلة لوضع السياسات (EPDP) حول سياسات وإجراءات ICANN الأخرى
الثلاثاء 27 حزيران (يونيو) 2019 - من 03:15 م إلى 04:45 م بتوقيت غرب أوروبا
اجتماع ICANN رقم 65 | مراكش، المغرب

كيث درازيك:

طاب مساءكم، جميعاً. طاب مساءكم. أنا اسمي كيث درازيك. هلا تفضلتم باتخاذ
مقاعدكم، سوف نبدأ اجتماعنا خلال بضعة دقائق. شكرًا.

كريس، أنا أجلس بين جميع أصدقائك.

هيا جميعاً. هذا تنبيه لمدة دقيقة واحدة. تنبيه لمدة دقيقة. هيا، شكرًا لكم.

حسنًا. طاب مساءكم. أود أن أؤكد من فضلكم أن التسجيل والبت المباشر سيبدأ الآن.
شكرًا جزيلًا. طاب مساءكم، جميعاً. أنا اسمي كيث درازيك. أنا الرئيس الحالي لمجلس
المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. أعمل لدى شركة Verisign، وهذه هي السنة
التاسعة عشرة التي أعمل فيها في مجتمع ICANN. من الرائع أن نرى الكثير من الوجوه
المألوفة في القاعة.

مرحبًا بكم في الجلسة المجتمعية هنا في اجتماع ICANN 65 المنعقد في مراكش والتي
تركز على آثار توصيات المرحلة الأولى من EPDP حول سياسات وإجراءات ICANN
الأخرى. أعتقد، كما نعلم جميعاً، أن للمرحلة الأولى من EPDP التي اختتمت مؤخرًا
بتوصيات سياسة الإجماع أعدها فريق EPDP نفسه، والتي تم تسليمها إلى مجلس
GNSO ووافق عليها المجلس، ومن ثم تم إرسالها إلى مجلس الإدارة أثر في إعداد
سياسة توافق الآراء. فهي مجموعة تركز على إعداد سياسات جديدة لتحل محل السياسات
القديمة وتستبدل بشكل فعال المواصفات المؤقتة التي وضعت في مايو الماضي.

الغرض من هذه الجلسة اليوم هو توفير إطار عمل لفهم أين تؤثر التوصيات وسياسة
توافق الآراء الجديدة الصادرة عن المرحلة الأولى من عملية EPDP حول السياسات
والإجراءات الأخرى الحالية، وبعضها عبارة عن سياسات توافق آراء بحد ذاتها.
بالإضافة إلى إجراءات وأحكام تعاقدية. ما نود القيام به اليوم هو تقديم تحديث حول كيفية
رؤية كل من GNSO و ICANN الحالة الراهنة ومن ثم محاولة فهم من المسؤول عن

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن
يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ
كسجل رسمي.

ذلك التعامل مع حيث توجد تأثيرات أو تضارب محتمل أو حتى عدم توافق بين السياسة الجديدة والقديمة.

ما أود القيام به هو أنني سأقدم نظرة عامة على إطار العمل والمواضيع التي حددناها، لكن هذه فرصة حقيقية لكم، وللمجتمع، لتقديم مدخلات لهذه العملية وهذه المناقشة وطرح أي أسئلة لديكم. سيخرج عن هذه المناقشة وثيقة تحدد التفاصيل، بشكل أساسي، حيث تؤثر السياسة الجديدة على السياسة القديمة، ويجب التعامل مع الإجراءات وعمليات التنفيذ الحالية، وحيث توجد أحكام تعاقدية تحتاج إلى تناولها.

أعتقد، كما يعلم البعض، في GNSO والسياسات المتعلقة بنطاقات المستوى الأعلى العامة، وهو ما نتحدث عنه هنا اليوم، فإن منظمة GNSO ومجلسها مسؤولون عن وضع السياسة. لذا، فإن بعض النقاط التي سنتحدث عنها اليوم ستكون مسؤولية GNSO، وقد تتطلب في الواقع أعمال وضع سياسة إضافية، أو عملية وضع سياسات جديدة. فمن النقاط التي سنتحدث عنها اليوم تتعلق بعملية التنفيذ أو الإجراء، ومن المرجح أن تكون تلك هي محور تركيز ICANN وفرق مراجعة التنفيذ أو IRT. أما الفئة الثالثة فهي ذات صلة بالأحكام التعاقدية التي ستشكل بالفعل المفاوضات الثنائية لتحديث جهات الاتصال المتوفرة حالياً. وستجرى تلك المفاوضات بين ICANN وموظفي قسم النطاقات العالمية والأطراف المتعاقدة نفسها.

انطلاقاً من هذا الجهد المبذول اليوم في هذه المناقشة، أود حقاً أن أتأكد من فهمنا لهذا الإطار. إن من مخرجات هذه الجلسة النقاشية فهم للجهات التي لديها اطلاع ماذا وما الذي يتتبعه العمل المحتمل إلى المدى الذي يمكننا فيه تحديد بعض هذه التأثيرات حيث قد نتمكن من تجميع المواضيع في إطار عملية وضع سياسة معينة.

وبذلك، سوف أقدم لمحة عامة حول المواضيع المطروحة ثم سنعرضها لجلسة أسئلة وأجوبة أو أي مدخلات منكم أو المجتمع. تتوفر ميكروفونات متنقلة في الغرفة وأرقام خاصة بكل مشارك للاتصال به. في حالة وجود أسئلة أو ملاحظات، يرجى عدم التردد في رفع يدك وسنتلقى سؤالك.

الشريحة التالية من فضلك. سوف أقدم لمحة عامة موجزة حول مواضيع مختلفة. وهي منشورة على موقع اجتماعات ICANN الإلكتروني قبل عقد هذه الجلسة. ثم يمكننا التحدث بمزيد من التفاصيل. لذلك سأحدث سريعاً عن كل موضوع ثم يمكننا التعمق في التفاصيل أكثر قليلاً.

الموضوع الأول يتعلق بسياسة سياسة الترميز والعرض المتسق لخدمات دليل بيانات التسجيل. ويشار إلى ذلك بـ CLND. تم تطوير ذلك في إطار عملية وضع السياسات المفصل لـ WHOIS، لكن تم تنفيذه بشكل منفصل عن عملية الانتقال المفصلة. إن الهدف هو للمضي باتجاه نفس الطريقة التي تقوم بها السجلات وأمناء السجلات لترميز وعرض مخرجات بيانات التسجيل. يتداخل هذا مع التوصية رقم 5 من العملية المعجلة لوضع السياسات، والتي تلغي جهة الاتصال الإدارية وتجعل الاتصال التقني اختياريًا. تقلل التوصية رقم 7 من العملية المعجلة لوضع السياسات المعلومات المطلوبة ليتم نقلها إلى السجل، لذلك هناك تأثير هنا. هناك أيضًا آثار مترتبة عن التوصيتين 10 و 11، وقد أوصت التوصية 27 من العملية المعجلة لوضع السياسات على وجه التحديد بأنها سياسة تحتاج إلى تحديث.

لدينا أيضًا سياسة تذكير بيانات WHOIS وسياسة نقل وسياسة موحدة لحل نزاعات اسم النطاق وسياسة دقة الأسماء المستعادة وسياسة شطب النطاقات المنتهية وسياسة استعادة التسجيلات المنتهية وسياسة المعلومات الإضافية لنظام WHOIS وسياسة انتقال خدمات دليل بيانات التسجيل المفصلة لـ .com و .net و .jobs - هذا هو الانتقال المفصل لـ .com و .net و .jobs - إجراء ICANN للتعامل مع تعارضات WHOIS مع قانون الخصوصية والترجمة ونقل معلومات الاتصال والاعتماد في خدمات الخصوصية والوكيل - الشريحة التالية، من فضلك - سياسة التعليق الموحد السريع، ونظام الإبلاغ عن دقة نظام WHOIS، والتحقق الميداني للعنوان، ومواصفات برنامج دقة WHOIS، والوصول إلى بيانات التسجيل الكبير.

يمنحك هذا الملخص، شعوراً بعدد السياسات والإجراءات الحالية التي تتأثر بـ GDPR، وما هي المواصفات المؤقتة، وما تسمى الآن سياسة الإجماع أو متطلبات سياسة الإجماع المنبثقة عن توصيات المرحلة الأولى من (EPDP).

وأود أن أشير مرة أخرى أن هذه هي المرحلة 1 فقط. وهذه هي الآثار المترتبة على التوصيات الواردة من المرحلة 1 والتي حلت محل المواصفات المؤقتة. سيكون لدينا المزيد من التأثيرات بينما نواصل السير في مسار المرحلة الثانية من EPDP وتطوير نموذج وصول موحد و/أو نظام موحد للوصول والكشف.

لذلك، بينما نشرع في مراجعة وتقييم ووضع خطة للتعامل مع هذه الآثار - كما قلت، قد تكون بعضها آثارًا بسيطة وأخرى كبيرة؛ وقد تكون هناك أوجه عدم توافق يجب التعامل معها، وبالتالي لن ننهي من سياسات توافق الآراء المتضاربة - نحتاج إلى أن نضع في اعتبارنا أن هذا النهج في الوقت الحالي يمكن أن يتأثر بشكل أكبر بمخرجات ونتائج عمل المرحلة الثانية من EPDP.

سأتوقف مؤقتًا هناك وأرى ما إذا كان أي شخص يرغب في الحديث. هل من ملاحظات أو أي أسئلة أو تعليقات في هذه المرحلة قبل أن ندخل أكثر في التفاصيل المحددة؟ للتذكير مرة أخرى. ما أبحث عنه حقًا، وما نأمله حقًا اليوم هو مدخلات منكم فيما يتعلق بآرائكم حول أي من هذه الموضوعات. يمكننا أن نتطرق إلى تلك الموضوعات بالترتيب، أو ربما يرغب البعض أولاً في التعليق على مسألة معينة، فهذه هي فرصتهم. نحن، بالتعاون مع موظفي ICANN، ندمج مجريات نقاش اليوم والمدخلات المستلمة ونخرج بوثيقة متابعة بعد مراكش تهدف حقًا لتوفير إطار العمل الذي نناقشه.

فهل يرغب أحد أيضًا في الانضمام إلى قائمة الانتظار أيضًا؟

حسنًا. هنا من فضلك.

معكم ستيف ديلبيانكو من دائرة الأعمال. عندما يكون ذلك ممكنًا، سيكون من المفيد إذا تم شرح التأثير / الرابط حتى وإن كان بشكل مختصر. على سبيل المثال، يمكن تعليق شيء ببساطة دون أمل في إعادة التطرق إليه مرة أخرى. سيتم تأجيل الموضوعات الأخرى مؤقتًا في انتظار حل واضح. ستكون الفئة الثالثة هي البنود التي من المحتمل التغلب عليها من خلال بعض التغييرات الأخرى - الانتقال إلى RDAP الذي قمنا به

ستيف ديلبيانكو:

كجزء من المواصفات المؤقتة التي تتغير بسرعة كبيرة حول الوصول إلى WHOIS كمثال فقط. لذا، فقد تلاشت هذه الفكرة إلى حد كبير إما بسبب الانتظار للحصول على مزيد من المعلومات أو من المرجح أن تتم معالجتها بواسطة إجراء آخر. ومع وضع ذلك في الاعتبار، إذا نظرت إلى تلك القائمة مرة أخرى، هل يساعد ذلك في وضع أي سياق عليها؟ شكرًا.

شكرًا جزيلاً لك، ستيف. أعتقد ذلك، وأعتقد أن هذه طريقة جيدة للنظر إلى هذا الجانب من حيث النهج وتحديد الأولويات. أعتقد أنه بالتأكيد، رغم أننا قد لا نتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة اليوم خلال هذه الجلسة - أحب ذلك إن استطعنا - إنها بالتأكيد نتيجة مرغوبة ونحن ندعم المناقشة ونتطلع إلى المستقبل. فإذا كان لدى أي شخص وجهة نظر حول هذا التفصيل، لا تتردد في مشاركته اليوم. ويمكننا بالتأكيد متابعة العمل على هذه المسألة. ولن تكون هذ تعاملًا من جهة واحدة من حيث النقاش أو الحوار حول هذه المسائل. وستكون عملية مستمرة.

مرة أخرى، شكرًا، ستيف. عندما نتحدث عن شيء يتم استبداله بشيء ما، فإننا بحاجة إلى التطلع إلى احتمال أن يصدر عن عمل المرحلة الثانية من EPDP للمرحلة الثانية توصية أو التوصل إلى استنتاج قد يؤدي إلى قلب تغيير مؤقت. نريد أن نحاول التقليل إلى أدنى حد من هذا النوع من العمل. مرة أخرى، نؤكد من أجل مصلحة الجميع، أن جزء كبير من هذا الأمر يتعلق بتحديد الأولويات، وهي واحدة من المصطلحات التي سمعنا عنها كثيرًا عندما يتعلق الأمر بتطور مراجعة أصحاب المصلحة المتعددين، والتخطيط للخطة الاستراتيجية والميزانية مسبقًا وبصراحة فإن مجرد عرض النطاق الترددي لكل من المجتمع وموظفي ICANN القادرين على إدارة هذا التطور الوشيك. شكرًا جزيلاً لك، ستيف.

هل يرغب أحد في الانضمام إلى قائمة الانتظار أيضًا؟

أرى جين.

جنيفر غور:

شكراً لك، كيث. أنا جنيفر غورا، [غير مسموع] مجموعة IP. هناك توضيح واحد على الشريحة يشير إلى "إجراء ICANN مع نقاط اتصال على بيانات السجل." نظراً لأنه يتعلق بسياسة التحقق الميداني من العناوين وقسم دقة WHOIS في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لعام 2013، لا يوجد بالفعل إجراء هناك لأن هذه العملية غير موجودة.

لذلك أعتقد أن السؤال من حيث صلته بتحديد الأولويات وبالنسبة لأولئك الذين لا يرتبطون بالجهود الجارية، فإذا تمكنا من فهم ماهية الأولوية لهذه البنود الثلاثة، فسيكون ذلك مفيداً للغاية. وهذا هو الوضع. شكراً لك، كيث.

كيث درازيك:

شكراً لك، جنيفر. أظن أن هذا سؤال جيد ولدينا مدخلات جيدة ذات صلة: البحث أكثر قليلاً عن مكان وجود هذه البنود، سواء كانت سياسة أم سياسة مطابقة أم سياسة معلقة التنفيذ، والتي ندرك بالطبع أنها مسألة تثير اهتمام الكثيرين. ما زالت مسألة التفويض لمزودي خدمات الخصوصية وخدمات الوكيل (PPSAI) قيد التنفيذ. هذه، في اعتقادي، فروق مهمة نحتاج إلى تحديدها أثناء اكتشاف الخطوات التالية للمضي قدماً.

إذا ليس لدي إجابة محددة لك فيما يتعلق بهذه المسألة ولكن أعتقد أننا حددناها. سوف نتأكد من تركيزنا على هذه المسألة وانتقالنا إليها.

هل من أحد آخر؟

رقم 2.

سوزان كواغوتشي:

مرحباً. سوزان كواغوتشي مع دائرة الأعمال. لقد أشرتم إلى PPSAI، تنفيذ الوكيل. وأحث في هذا الصدد على إعادة بدء عمل هذه المجموعة والتي تسمى بفريق مراجعة التنفيذ، والمضي قدماً في ذلك. باعتقادي، لن تنجح العملية المعجلة لوضع السياسات في حل مشكلات البروكسي/الخصوصية مع طلب البيانات الآن ومع مسجلين يستجيبون وفقاً للمواصفات المؤقتة ويقدمون البيانات إذا كان هؤلاء المسجلون أنفسهم. إذا كان الوكيل،

فسيقول، "أنا آسف. إنه وكيل. لا يمكننا القيام بذلك" إذاً، فهي خطوة مختلفة في عملية الكشف وخدمة مختلفة. وإحداها لا تشمل الأخرى، لذا نحن بحاجة إلى المضي قدماً.

وبالإضافة إلى ذلك، إذا نظرت إلى توصيات مجموعة العمل هذه ، فقد خرجت العديد من التوصيات الجيدة التي نحتاجها الآن. ولا يمكننا معرفة ما إذا كانت البيانات منقوصة أم أنها خدمة بروكسي أو خصوصية. من الصعب جداً تمييز ذلك عن سجلات WHOIS والسجلات المنقوصة التي نراها. لذلك عندما لا تعرف ما تتعامل معه، تقع الكثير من الاضطرابات من جانب مقدم الطلب وكذلك مزود تلك الخدمات. إذا كنا بحاجة إلى القيام بخطوة ثانية أو خطوة مختلفة للحصول على تلك المعلومات، فعلياً أن نعرف ذلك ونتوقف عن إضاعة وقت الناس.

لذلك، أحث الجميع على أخذ بعض الدروس والتوصيات وتنفيذ تلك التوصيات الآن، مع الإشارة إلى التسجيلات في WHOIS. ومن السهل القيام بذلك. كما نطلب توشيح الدقة والاتساق فيما يتعلق بتلك التوصيات. كما ننظر في تلك العمليات مرة أخرى ونمضي قدماً.

كيث درازيك:

شكراً جزيلاً سوزان. أعتقد أنه من أجل مصلحة الجميع الذين لم يتتبعوا ذلك عن كثب، كان هناك تبادل للرسائل بين ICANN وفريق قسم النطاقات العالمية GDD ومجلس GNSO بشأن موضوع مسألة التفويض لمزودي خدمات الخصوصية وخدمات الوكيل PPSAI. وعلى الرغم من وجود اختلاف في الرأي بين المجلس في الوقت الحالي، إلا أن المسألة ما تزال في ملعب ICANN و GDD للقيام بأعمال التنفيذ.

أعتقد أن هناك اعترافاً بأن هناك بعض الآثار المترتبة على GDPR وتوصيات عملية EPDP، ولكن هناك أيضاً رأي مفاده أن المضي قدماً في مسألة التفويض لمزودي خدمات الخصوصية وخدمات الوكيل PPSAI يمكن أن يساعد في إثراء المناقشات حول نموذج الوصول الموحد وطرق ممكنة يمكن تنفيذها. أعتقد أن هذا يستحق بالتأكيد مزيداً من التحقيق فيما يتعلق بالآثار المحددة وكيف يمكن معالجتها من خلال جهود التنفيذ المبذولة. وهذه المسألة بلا شك تقع ضمن أولويات ICANN ومجلس GNSO.

لدي الرقم 4 والرقم 6 والرقم 4 ثم نعود إلى الرقم 2.

كافوس أراستيه:

شكراً لك يا كيث. لدي تعليق واحد يتعلق بنظام الإبلاغ عن دقة WHOIS. أولاً، هذه أنشطة مستمرة. فقد ظهرت قبل المرحلة الثانية من عملية EPDP وستستمر بعد ذلك. إذاً [غير مسموع] ليست لدينا مشكلة مع الرابط. ولكني لا أعرف ما إذا كان يتم تناول المسألة أم لا، وما إذا كانت فرق المراجعة 1 لـ WHOIS - في الواقع لا أعرف من هو فريق المراجعة 1. [غير مسموع] نشير إلى مراجعة 1 ومراجعة 2 ومراجعة 3. وقبل ذلك، علينا أن نعرف أين نحن. لقد أدرجنا العديد من الإحصائيات من قبل أشخاص مختلفين. كما أن بعض الأشخاص يقولون أن 10% غير دقيق، 12%، 14%. نحن لا نعرف أين نحن.

هل هناك أي احتمال يدلنا على حالة المواقف ودرجة عدم الدقة؟ لقد استمعنا إلى وثيقة اللجنة الاستشارية لنظام خادم الجذر SSAC فيما يتعلق بنظام الإبلاغ ومناقشة [غير مسموع]، وبعض من عدم الدقة في نظام الإبلاغ، [غير مسموع] في نظام الإبلاغ. ولكن قبل ذلك، علينا [تحديد] موقفنا وأين نقف اليوم.

ثم [نربط] المرحلة الثانية من EPDP. كما ناقشنا المرحلة الأولى. وأشرتم إلى المرحلة الثانية. من المحتمل أن تعالج المرحلة 2 المسائل المعنية ولكن لا أعتقد أنها تعالجها بالكامل. فهي تعالج جميع ما يتعلق بالشروط وصلاحيات تكليف المرحلة 2 من عملية EPDP فقط ولكن ليس كافة المسائل. وهذا أمر كما ذكرت مستمر وعلينا أن نتطرق إليه. وهناك بعض الملاحظات في هذا الشأن.

وعندها أشرتم إلى [غير مسموع] بيان اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي مجتمعات اللجنة الاستشارية الحكومية الأخرى، تمت معالجة هذه الدقة أيضاً. ربما علينا أيضاً إضافة هذه النقطة. لقد احتفظنا بهذه النقطة في البيان الأخير الصادر في كوبي. سابقاً، لم تكن اللجنة الاستشارية الحكومية أو اجتماع ICANN 46 في بكين فقط من تناول ذلك. هناك العديد من بيانات اللجنة الاستشارية الحكومية التي نتناول هذه المسألة. ربما يمكننا الإشارة إلى بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الذي يشمل ... ونذكر اسمه بالتحديد. شكراً.

كيث درازيك:

شكراً جزيلاً لك يا كافوس. نقطة جيدة للغاية حول البيانات المتعددة وإمكانية معالجة اللغة والتأكد من أنها أكثر شمولاً.

أعتقد، فيما يتعلق بنظام الإبلاغ عن دقة WHOI، إنه أحد - حسناً، هناك تداخلان مع توصيات المرحلة الأولى من عملية EPDP التي حددناها حتى الآن. يتعلق ذلك بتوصيات عملية EPDP رقم 10 و 11. هناك تساؤلات حول استمرار صلاحية النظام الآن بعد أن يتم تنقيح الكثير من عناصر بيانات التسجيل المنبثقة عن توصيات المرحلة الأولى من عملية EPDP.

لذلك أعتقد أن هذا، مرة أخرى، هو مكان آخر حيث يجب إجراء مراجعة موضوعية أكثر تفصيلاً للعلاقة المتبادلة بين هذه المسائل. بالطبع، إذا بدأنا في التشكيك في الرغبة في رؤية مستوى الدقة الحالي، فهذا عامل واحد. بعد ذلك، أعتقد أن ما رأيناه، على الأقل مما سمعنا عنه، هو أنه عندما يتم تنقيح البيانات، تصبح البيانات الأساسية أكثر دقة لأنها غير متاحة للعامة. بالتأكيد هي خطوة تطور هامة مع مرور الوقت، وأنا أفهم وجهة نظرك من ناحية الحاجة إلى أساس.

نعم، كافوس؟

كافوس أراستيه:

ما هي درجة الدقة التي تخطر في بالك؟ الهدف الأول. 0%؟ 5%؟ 2%؟ فما هي الدرجة؟ لا أعتقد أنه يمكنك تحقيق أي شيء بنسبة 0%. فهو مهم للغاية. ولكن هل كان هذا هو الهدف [غير مسموع] النهائي؟ ما الذي تبحث عنه في نهاية اليوم؟ شكراً.

كيث درازيك:

شكراً لك، كافوس. إنه سؤال جيد. سنأخذه بعين الاعتبار. أعتقد أن لدينا رقم 6 ثم رقم 2.

آلان وودز:

شكراً لك يا كيث. أنا آلان وودز من دوناتس ومن [غير مسموع]، عضو في العملية المعجلة لوضع السياسات لمجموعة أصحاب المصلحة في السجلات. أريد أن أعود إلى

PPSAI وتعليق سوزان. أشعر بأنني ملتزم بالعهد، وأؤكد أنه سيكون هناك بعض التغيير عندما يتعلق الأمر بتوصيات المرحلة الأولى.

ومع ذلك، في هذه اللحظة بالذات، لا يتم تنقيح الحقل التنظيمي وفقاً للسياسة كما هي مستمرة. لا يمكنني التحدث إلا من وجهة نظر دوناتس لأنني أراجع الطلبات الواردة. تكون الخصوصية في الغالبية العظمى من الحالات محمية، نعم. ومع ذلك، إذا كنت ترغب فقط في النظر إلى مخرجات نظام WHOIS كما هي حالياً، فسترى حماية الخصوصية بشكل واضح للغاية لأن الحقل التنظيمي يستدعي موفر الخصوصية.

لذلك شعرت بأنني ملتزم بعكس السجل والذي، في معظم الحالات، لا يمكنك رؤيته. ومع ذلك، لم يتم اتخاذ الإجراء الأولي لنظام WHOIS من قبل مقدم الطلب وبذلك ضاعت خطوة. إذا كان هناك أي تعقيد، فمن المحتمل أن يكون الخطأ هو خطأهم في عدم اتخاذ هذه الخطوة الإضافية البسيطة المتمثلة في التحقق من WHOIS بالفعل قبل تقديم الطلب.

شكراً لك، آلان. لننتقل إلى رقم 2. إذا كان هناك أي شخص آخر يريد الدخول في الترتيب، فيرجى رفع يده. اتصل على الميكروفون. شكراً.

كيث درازيك:

شكراً لك، فاب. وذلك صحيح بالنسبة لدوناتس. عندما استعرض تسجيلات دوناتس، فلا أجد مثل تلك المسائل الغامضة. ولكن بالنسبة لذلك، لا أعلم عدد أمناء السجلات المعتمدين، هل يوجد 2.000 أمين سجل؟ 2,500؟ المزيد؟ أعتقد أنه هناك خلط من نوع ما.

سوزان كواغوثشي:

يمكنني أن أعطيكم بعض الأمثلة إذا كان ذلك يساعدك في عملك المتعلق بعملية EPDP. ليس من الواضح إذا كان مسألة تنقيح، وإذا كان تسجيل وكيل أو خصوصية. لسوء الحظ، هناك العديد من أمناء السجلات الذين لا يقومون بملء الحقل التنظيمي. شكراً لك دوناتس لاتخاذ الخطوات الصحيحة. أقدر ذلك فعلاً ولكن ليس ذلك ما يحدث مع أمناء السجلات الآخرين.

هل أعتقد أنه ضار؟ كلا، لا أعتقد أنه ضار. أعتقد أنه يروق لهم أن الأمور تجري على نحو واضح وجيد. ولكن من الصعب جدًا الفهم. إذا قيل الخصوصية أو الخصوصية المنقحة GMBH أو أمر آخر، فسأقول: "نعم. هذا على الأرجح تسجيل خصوصية وكيل" لكنه ليس واضحًا تمامًا. يمكنني أن أعرض بعض الأمثلة إذا كان ذلك مفيدًا.

كيث درازيك:

شكرًا لك يا سوزان. أعتقد أنك قد وصلت إلى نقطة ذات صلة بعمل المرحلة الثانية من EPDP: لدينا سياسات وإجراءات وعمليات تنفيذ سابقة. لدينا المرحلة 1 EPDP. لقد حصلنا على عمل المرحلة الثانية، والتي تهدف إلى إعداد نظام موحد للوصول والكشف. الكلمة الأساسية هي "موحد" هناك مجموعة مشتركة من التوقعات وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالعملية والواجهة والتفاعل. قد يكون هذا مثاليًا جيدًا على كيف يمكن أن يكون تنفيذ مسألة PPSAI الآن مفيدًا، لكن هناك أشياء تحتاج إلى تطور بينما ننتقل إلى المرحلة التالية. أعتقد، إلى الحد الذي يمكننا فيه، مرة أخرى، أن نعمل جميعًا معًا، ونحدد مكان هذه الخيوط ونفهم المسار الصحيح - مرة أخرى، أنا أنظر هنا إلى تأثيرات المرحلة الأولى، لكنني أدرك أيضًا أي تأثيرات مستقبلية. لذلك أعتقد أن هذه المناقشة والحوار مفيدة حقًا، وهذا بالضبط ما أعتقد أننا نرغب في الخروج به من هذه الجلسة.

هل من أحد يرغب بإضافة ملحوظة ما، هلا تفضلت رقم 2؟

فابريشيرو فايرا:

مرحبًا. أنا فابريشيرو من دائرة الملكية الفكرية. عندي سؤال. ما لاحظته هو أن القاسم المشترك بين جميع الأسئلة حتى الآن، كان مجرد حالة من عدم اليقين. أعتقد أن الشرائح الخاصة بك -- هناك الكثير من الأشياء التي تم حلها [تغير] [غير مسموع]، وما إلى ذلك. أنا فقط أتساءل من [غير مسموع] يقوم بالامتنال، ما الذي تم حله، وكيف يمكننا التأكد من أن فريق الامتنال الخاص بنا يعرف ما الذي تم حله وما الذي يمكن أن يكون مجهودًا للامتنال، فذلك قد يؤدي إلى إنشاء طريقة منشقة أو مبعثرة في المجتمع لمسائل لم يتم حلها. هذا مفهوم. ولكن بالنسبة للمسائل التي لم تتغير أو تم حلها، فكيف يمكننا التأكد من أننا نعمل على الامتنال وسنعي لتوحيد تلك المسائل؟

كيث درازيك:

شكراً لك، فاب. إنني أفترض أنكم عندما تتحدثون عن الامتثال، فإنكم تتحدثون عن امتثال مؤسسة، ICANN أليس كذلك؟ أجل. إذاً فقط لتوضيح ذلك. أعتقد أن ذلك تعليق مهم. من الأمور الجيدة بالنسبة لنا والتي لا بد أن نوليها اهتماماً، والتي نستخلصها من نقاش اليوم ونطورها ونتبعها، بل ونضع خطة تنفيذ أيضاً هي أن لدينا بعض الدلائل على مكان وجود الأشياء في هذه العملية بحيث فريق الامتثال والجميع على نفس الصفحة. أعتقد أن ذلك تعليق مهم. شكراً لك، فاب. مرة أخرى، لا أعتقد أن لدينا إجابات على جميع هذه النقاط في هذا في الوقت الحالي، ولكن كما قلت، هناك الكثير من عدم اليقين في الوقت الحالي. وهذا هو سبب بدء هذه العملية.

هلا انتقلنا إلى الشريحة السابقة، شكراً لك. هذه هي الشريحة الأولى. لا يمكننا وضع كل النقاط في صفحة واحدة والحفاظ على تنسيقها المرئي. لدي رقم 4. هل يوجد أي شخص آخر في قائمة الانتظار. رقم 4، كافوس؟

كافوس أراستيه:

شكراً لك يا كيث. مجرد سؤال حول المصطلحات المستخدمة. لقد سمعنا عن الوصول الموحد في الميثاق. لقد سمعنا عن الوصول الموحد. لقد سمعنا عن الوصول المنسق. ألا يمكننا أن نتوصل إلى شيء لا يسأله الناس؟ هل هناك أي فرق؟ هل المصطلحان يشيران إلى مفهوم واحد؟ وهكذا. هذه نقطة ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

إلا أن السبب الذي طلبت من أجله التحدث لا يتعلق بهذه النقطة. الأمر يتعلق بإشارتك إلى دقة WHOIS في المرحلة الثانية من EPDP. هل يعالجون دقة البيانات غير العامة أم يتناولون دقة البيانات العامة وغير العامة؟ وإلى ماذا يشير ذلك فيما يتعلق بالشروط المرجعية لعملية EPDP 2؟ بالنسبة إلى البيانات غير العامة، ربما [غير مسموع]، ولكن بالنسبة للبيانات العامة، هل تم ذكرها أيضاً؟ وأين يتم ذكرها من حيث الشروط المرجعية أو المهام التي يتم التعامل معها الآن؟ لقد اطلعت على الوثيقة. ربما فاتني ذلك. لم أره. شكراً.

كيث درازيك:

شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. إن تعليقك حول المصطلحات تعليق جيد جداً، كما أنه يأتي في الوقت المناسب أيضاً، وذلك فيما يتعلق بهذا الجهد وعمل EPDP وكيف نتحدث كمجتمع عن هذه القضية والعمل المنجز في هذا الشأن.

للإجابة على سؤالك، أعني السؤال الأول، في ميثاق فريق EPDP، سواء المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية، كانت اللغة التي استخدمناها كهدف أو المخرج نظاماً موحداً للوصول إلى بيانات تسجيل غير عامة - وبعبارة أخرى، كان الاعتراف بـ GDPR يؤثر على قانونية نشر معلومات التعريف الشخصية في قاعدة بيانات WHOIS. والسؤال الآن هو كيف يمكننا المضي قدماً في هذا الأمر؟

كانت النية في ميثاق المجموعة هي إعداد نظام من أجل وصول موحد لبيانات التسجيل غير العامة. ومع مرور الوقت، تم دمج استخدام نموذج الوصول الموحد، والنظام الموحد للوصول، والنظام الموحد للوصول والكشف. ومن ثم اعتقد في النهاية، أنه من المهمة بالنسبة لنا أن نفهم كيف تتطور هذه الشروط.

لا أريد التحدث باسم فريق EPDP، لكن ما أفهمه هو أنه عندما نتحدث عن نموذج وصول موحد، فإننا نتحدث عن شيء يمثل أساساً أن ICANN تؤدي دوراً مركزياً بصفتها مراقباً لخدمات بيانات التسجيل.

يوران؟ وهذا سيكون - يوران سيدلي برأيه الآن - متميزاً عن نظام موحد للوصول والإفصاح الذي سيكون أكثر توزيعاً. يوران، لذا لا تتردد في الإدلاء برأيك.

يوران ماربي:

بالطبع يا كيث أن محق تماماً في وصفك. وأريد إضافة شيء لتعليقك. إن الفكرة من النموذج الموحد للوصول هي سحب المسؤوليات القانونية من الأطراف المتعاقدة حينما يتعلق الأمر بمن يطرح السؤال ومن يعتمد من يطرح السؤال. وكان السؤال من يصبح الجهة المراقبة [وما نوع وحدة المعالجة]. هذا شيء نحاول اكتشافه من خلال ما نسميه مجموعة الفراولة. نعم، ولمعلوماتك يطلق عليها مجموعة الفراولة كبديل لاختصار UAMBOTG، وهو ما لم أستطع قوله. هذا هو الاسم الرسمي: UAMBOTSG،

وهو مصطلح يشير إلى "UAM يستند إلى TSG" لذلك، فأنت محق. يوجد هذا الاختلاف الذي يميزه عن أي مصطلح آخر، ولكن هذا هو تعريف الـ UAM. شكرًا جزيلاً.

كيث درازيك:

شكراً لك يا يوران على التوضيح وشرح مصطلحات الفراولة. لنعد مرة أخرى إلى مسألة تمييز المصطلحات. لا تزال هذه أسئلة مفتوحة فيما يتعلق بكيفية القيام بذلك ومن الذي له دور. أعتقد أن نموذج الوصول الموحد هو أحد التطبيقات التي يمكن تنفيذها استناداً إلى المجموعة المعنية بالدراسة الفنية TSG والتي لا بد أن يكون لها وظائف أكثر مركزية - تنحصر فيها الأدوار والمسؤوليات في لحظة واحدة - مسؤوليات أكثر مركزية. أو ربما لديكم شيء مختلف، والذي نشير إليه الآن كنظام موحد للوصول والكشف، يمكن توزيعه بشكل أكبر.

أعتقد أن هذه هي الأسئلة التي نعمل عليها في الوقت الراهن. والمرحلة الثانية تركز عليها بشكل كامل. أعتقد أن وجهة نظرك حول أهمية المصطلحات هي التي ستساعدنا في التوصل إلى مجموعة من التعاريف لهذا التمرين، لذلك يتفق الجميع على أن المصطلحات المستخدمة متسقة. لذا، أشرك يا كافوس على هذا.

إجراء المتابعة؟

كافوس أراستيه:

[غير مسموع] يوران يبحث عن استخدام المراقب المركزي لمؤسسة ICANN. ولم نتوصل إلى قرار حول ذلك حتى الآن. ما يزال إعطاء ICANN مسؤولية المراقب المركزي قيد النقاش. وهذا شيء آخر. نحن لا [غير مسموع]. ولكن إلى حين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كنتم تسموها تعريفات أو أوصاف، فيجب أن يكون لدينا نوع من الحاشية تشير إلى الحالة ولتوضيحها أمام الجميع.

سؤالي الثاني يتعلق بدقة البيانات العامة وغير العامة - هذا هو سؤالي الثاني. أتمنى أن تكون لديك القدرة على الرد على ذلك أيضاً. شكراً.

كيث درازيك:

شكراً لك، كافوس. إنه سؤال جيد. قد نضطر إلى الرد على ذلك خارج إطار هذه المناقشة، ولكن مرة أخرى، لنعود إلى المصطلحات وأهميتها. فنظام WHOIS هو البروتوكول القديم. نظام WHOIS هو بروتوكول سيتم استبداله ببروتوكول جديد يسمى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP. سننتقل إلى بروتوكول سابق مع مجموعة معينة من التوقعات، وفقاً للتوصيات الواردة من المرحلة الأولى. سوف يتم استبدال الوصفات التفصيلية بشكل أساسي ليحل محلها حل يستند إلى بروتوكول RDAP يتطلب الحد الأدنى من مجموعة البيانات لمختلف المكونات والمتطلبات.

لذلك، مرة أخرى، هذا مجرد تذكير للجميع بأن المصطلحات التي نستخدمها جميعاً مرتبطة بكل من GDPR و WHOIS و RDAP وما كان موجوداً وما سنوجده في المستقبل. لذلك أعتقد أننا بحاجة إلى أن نفهم - كافوس، هذه نقطة رائعة - أن الفهم المشترك للمصطلحات أمر مهم مع تطورها، لذلك ليس هناك سوء فهم أو إساءة توصيل النية. لذا، أشكرك على التعليق. سنأخذ بها في مجلس الإدارة. وسنتأكد من تدويننا ذلك كبند عمل.

حسناً، فليفضل الرقم 3.

مارجي ميلام:

مرحباً. لدي بضعة نقاط. أود فقط توضيح أن عملية EPDP في المرحلة 2 لا تركز فقط على نموذج الوصول. فهناك الكثير من المسائل التي جرى تنفيذها من المرحلة 1 إلى المرحلة 2. وبعضها مدرج على هذه القائمة. لذلك أعتقد أن هذا شيء يجب أن تدرسه في العمل، حيث أن المسائل المتعلقة بالدقة هي مسائل نغطيها في المرحلة الثانية. أعتقد أننا سنتطرق إلى WHOIS المفصل في المرحلة الثانية. يمكنكم الاطلاع على التقرير أو خطة عملنا وكيفية تناولهما لمثل هذه المسائل. إذاً هذه من الأشياء التي يجب علينا النظر فيها.

فيما يتعلق بالتعاريف، أعتقد أنه يتعين علينا توخي الحذر لأن هناك فرقاً بين سياسة WHOIS وبروتوكول WHOIS. وبالتأكيد، عند خروجنا بمخرجات هذه الجلسة، سيكون

بروتوكول RDAP قيد الاستخدام، لكن السياسة ستكون شيئاً آخر. ستكون أكثر اتساعاً من RDAP.

لذلك أعتقد يا كيث أنه علينا أن نتوصل إلى تعريفات حول ماهية السياسة الجماعية الجديدة، فبروتوكول RDAP هو مجرد مكون صغير واحد مما سنقوم بإنتاجه في نهاية تلك العملية. شكراً.

كيث درازيك: شكراً لك، مارجي. كل هذه نقاط مهمة. أنت محق تماماً. مرة أخرى، عندما نتحدث عن المصطلحات وأهمية فهمها، يوجد بروتوكول وهو يمثل الواجهة التقنية التي هي القواعد. ولكن هناك سياسة تنص على القواعد التي تترأس أولويات البروتوكول وهي مميزة جداً. بالنسبة لنقاط كافوس، فإن المصطلحات في غاية الأهمية. علينا التأكد أننا جميعاً نتحدث عن الشيء ذاته.

بالنسبة إلى وجهة نظر مارجي حول العمل الجاري لتنفيذ المرحلة الثانية، فقد دعت التوصية 27 من المرحلة 1 إلى مراجعة المسائل الموجودة في هذه القائمة اليوم. وبعض الأعمال كما أشارت ماجي بدقة هي قيد التطوير في المرحلة 2. مرة أخرى، هناك تعقيد آخر يتعين علينا التعامل معه هنا بينما نكتشف مسارنا.

هل من أحد آخر في قائمة الانتظار؟ هل من أحد آخر؟

رقم 3؟

روس بانجورن: مرحباً. وأنا روس بانجورن من دائرة الملكية الفكرية. أردت التطرق إلى مسائل PPSAI. لقد ركزنا فقط على مسألة وحيدة للسجل التي تشير إلى وجود خدمة خصوصية أو وكيل، لكن التوصيات كانت أكثر من ذلك بكثير. أريد فقط أن أعيد الإشارة إلى أن مجلس الإدارة قد وافق على ذلك منذ 2016، إلا أنها ما زالت معلقة. نظراً لأن معظم

التوصيات ليست متورطة في GDPR، فلا يوجد حقاً سبب يدعو إلى عدم المضي قدماً في التوصيات غير الموضحة.

كيث درازيك:

شكراً لك، روس. في مسألة PPSAI، يظهر في المراجعة الأولية تداخلاً بين توصيات PPSAI والتوصية رقم 14 من المرحلة الأولى لعملية (EPDP). وهناك بعض التداخل المحتمل بين توصيات PPSAI حيث يقوم موفرو الخصوصية والوكيل بالتحقق من صحة بيانات العميل وتغيير البيانات إلى بيانات موصى بها في التوصية رقم 5 من عملية EPDP، والتوصيات حول إطار عمل الكشف الذي قد يتداخل مع المرحلة الثانية من عملية EPDP. حسناً، سوف ننظر في وجهة نظرك ولكن حتى لو كانت إشارات أو تداخلات غير واضحة، فهذه هي أنواع المسائل التي نحتاج إلى تحديدها الآن حتى لا نفاجأ بها لاحقاً. وكلما أسرعنا في الوصول إلى هذه الأمور، كلما وصلنا إلى وقت يكون فيه التنفيذ ممكناً. وأكرر، هو الغرض من هذه الجلسة النقاشية. لذلك شكراً لكم على ذلك.

هل من أحد آخر؟ يبدو أننا نركز على هذا الجانب من الغرفة، لذا... حسناً. حسناً، فليفضل الرقم 5.

ميشيل نيلون:

شكراً لك، كيث. ميشيل، أتحديث فقط عن نفسي. كانت السياسات التي تمت مناقشتها وتطويرها في مختلف عمليات وضع السياسات قبل مجتمع ICANN الأوسع التي تدرك أن قانون GDPR قد تم إيقافه مؤقتاً لسبب وجيه للغاية. على الرغم من أنه قد يكون من الممكن وضع توصيات محددة من PPSAI أو من سياسات أخرى لم يتم تنفيذها بالكامل في هذا المنعطف، فإن القول ببساطة أنه لا يوجد سبب وجيه لإيقافها مؤقتاً وأنه يجب عليها المضي قدماً هو تجاهل للحقائق الأساسية.

تم إعداد سياسات مثل PPSAI التي تم تطويرها دون الأخذ في الاعتبار في قوانين الخصوصية الأخرى المتعلقة بقانون GDPR. إذا نظرت إلى التوصيات الصادرة عن المرحلة الأولى من عملية EPDP، فمن الواضح أن الكثير من المسائل مثل الكشف يتم

تغطيتها أو ينبغي تغطيتها كجزء من المرحلة الثانية من EPDP. ولا أعرف كيف يمكننا تجاهلها بكل بساطة.

أيضًا، هناك سياسات أخرى يمكن أن تتعلق بالمراجعة من منظور تشغيلي بحث بدلاً من منظور سياسة محض. فعلى سبيل المثال، مع سياسة النقل، نظرًا لأن البيانات المتاحة لمسجل الألعاب تختلف عن ما كانت عليه سابقًا. فمن الناحية التشغيلية، من المستحيل الوصول إلى البيانات غير الموجودة. وبالتالي، فهي مسألة تشغيلية.

الآن، نحاول أن ننظر داخل المجتمع التشغيلي في طرق لتبسيط هذه العملية برمتها. في نهاية المطاف، أعتقد أن الهدف النهائي مع الكثير من العمليات هو احترام القوانين والحقوق، وكذلك جعل هذه السياسات أكثر سلاسة من الناحية التشغيلية وجعلها أكثر فاعلية.

شكرًا ميشيل. شكرًا على ذكر سياسة النقل. أعتقد أن هذا مثال جيد على السياسة التي كانت موجودة لسنوات عديدة بأشكال مختلفة وخضعت لتكرارات مختلفة متعددة لعملها: جهود IRT الجزء من أ إلى ي - ربما لا تكون بذلك العدد الكثير لكنها بالتأكيد تبدو كذلك أحيانًا - بينما الأنظمة التنظيمية الجديدة والقوانين التي يتم تطويرها - مرة أخرى، نحن نتفاعل اليوم مع GDPR، لكنه، كما نعلم جميعًا، ليس قانون الخصوصية الوحيد على المستوى الدولي الذي يحتمل أن يؤثر على ما نفعله اليوم وما سنقوم به في المستقبل. وبذلك ونظرًا إلى هذه الأمور، نعم، نحن نحاول أن نجعل عمليات التنفيذ وسياساتنا متوافقة مع GDPR وتوصيات المرحلة الأولى من عملية EPDP ثم المرحلة الثانية من ذات العملية.

لكن أعتقد، عندما ننظر إلى مسألة مثل سياسة النقل، وكما قالت ميشيل، فإننا بحاجة إلى النظر إلى جوانب مثل البيانات المتوفرة وكيفية استخدام هذه البيانات وكيفية الوصول إليها، إذا تم نقلها، وكيف يتم نقلها. قد تكون هذه سياسة تتطلب على سبيل المثال مراجعة كاملة وربما تبدأ من نقطة الصفر. قد يكون هناك أولئك الذين يعتقدون أن هذا كثيرًا ولكن الآخرين يشعرون أن هذا شيء يمكن أن يبدأ أساسًا من نهج أولي.

كيث درازيك:

ميشيل، هل ترغب بالتحدث مرة أخرى؟

ميشيل نيلون:

هل يمكنني التحدث مرة أخرى؟ أوه، لقد عدت. شكرًا. أجل، أعتقد أنك أثرت نقطة مهمة. أعتقد أنه تم تقديم سياسة النقل في الأصل في عام 2001 أو ما يقرب من ذلك، وكانت موجودة في صيغة محددة لعدة سنوات.

الآن، تختلف شبكة الإنترنت والعلاقة التي تربطنا جميعًا بالإنترنت مع النطاقات في عام 2001 اختلافًا كبيرًا جدًا عما لدينا الآن. إنه مجال مختلف تمامًا. تهدف سياسة النقل إلى السماح لأمين السجل الخاص باسم النطاق أو اسم النطاق المتعدد بنقل نطاقه من مزود إلى آخر. هناك العديد من الأسباب وراء رغبتكم في القيام بذلك، على الرغم من أنه من الواضح أنني أفضل أن تقوموا بنقلهم جميعًا إلى أمين السجل الخاص بي لأن من الواضح أن هذا هو كيفية جني المال.

تم صياغة السياسة في الأصل وفق مجموعة معينة من الظروف التي تغيرت. عندما أجريت المراجعات - تم تحديد ذلك قبل وقت طويل من بدء المشاركة في اجتماعات ICANN - وتقرر تقسيمها إلى أربع عمليات منفصلة لإعداد السياسة. ولكن حتى مع عمليات وضع السياسات الأربع هذه، ينتهي بك المطاف في موقف كنت تعالج أو تحاول معالجة مجموعة معينة من الظروف. بحلول الوقت الذي انتهت ونفذت، كان ما كنت تفعله قد تغير بالفعل.

ربما يتعين علينا الآن أن ننظر إلى الأمر من خلال نهج نظيف - نبحث في الاستفادة من التقنيات الموجودة اليوم وننظر في متطلبات عملائنا وننظر في كيفية القيام بذلك بطريقة آمنة وقابلة للتطوير. لكن بالنظر إلى ذلك فقط من خلال منظور EPDP، لا أعتقد أن أيًا منا يمثل خدمة. أعتقد أننا يجب أن نبحث في شروط كيفية خدمة عملائنا على النحو الأفضل.

كيث درازيك:

شكرًا ميشيل. بالطبع، إذا كان علينا مراجعة سياسة النقل والبدء من جديد، إذا صح التعبير، في نهج الحقل الأخضر، فسوف ننظر إلى هذه القائمة - كم عدد هذه السياسات والإجراءات الأخرى التي ستتأثر بذلك؟ وأين هي العلاقة المتبادلة وكيف نتأكد من أننا إذا كنا سنفتح سياسة واحدة ونراجعها، فلن يكون لها تأثير على الآخرين دون أن نفهم تمامًا ما يمكن أن يكون ذلك التأثير؟

لنرى ما إن كان هناك من ينتظر دوره. لقد وصلنا في الواقع إلى منتصف الجلسة في هذا الوقت من الظهيرة. إذا كان هناك أي سؤال أو تعليق، أو معلومة أو أي أسئلة توضيحية، فيسعدني الإجابة عليها. أود أيضًا أن أرحب بأي شخص من موظفي ICANN أو GDD للتحديث أو التفكير في أي آراء أو أسئلة بأنفسهم. مرة أخرى، فقط لتذكير الجميع، مجلس GNSO و GNSO مسؤولان عن وضع السياسة. مؤسسة ICANN مسؤولة عن تنفيذ تلك السياسة. بعد ذلك بالطبع إذا كانت هناك أحكام تعاقدية تتأثر بتوصيات المرحلة الأولى أو ما سيحدث في المرحلة الثانية، فسيكون ذلك موقفًا للأطراف المتعاقدة مع GDD، حيث يمكن العثور على القرار هناك.

كافوس مرة أخرى.

كافوس أراستيه:

[غير مسموع] تعليق.

كيث درازيك:

رجاءً.

كافوس أراستيه:

عند مناقشة السياسات، أولاً وقبل كل شيء، نتوقع من المرحلة الثانية من عملية EPDP أن يكون لدينا بالضرورة مؤشر على ماهية تلك السياسات التي تحتاج إلى مزيد من المتابعة، وليس فقط على عملية EPDP فلا يمكن تنفيذ ذلك من خلالها. ليس لدينا سوى وقت محدود.

ولكن هناك أمر مهم بالنسبة للسياسات. وهذه خبرتي في إجراءات المساءلة. نحن [غير مسموع] في السياسة في نفس الوقت الذي نحتاج فيه إلى النظر في تنفيذ تلك السياسة. إذا كان لديكم سياسة غير قابلة للتنفيذ بشكل صحيح أو غير قابلة للتنفيذ، فإن ذلك لن يكون له نتيجة جيدة. لذلك علينا أن ننظر إلى ذلك، وليس أن نتحدث دائماً من الناحية النظرية عن وجود مشكلة في السياسة. ينبغي أن يكون على تنفيذ تلك السياسة. هذه هي الأمور المهمة التي لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار. شكراً.

كيث درازيك:

شكراً جزيلاً لك يا كافوس. أتفق مع ذلك تماماً. يجب أن أوضح أنه بينما تقع مسؤولية تنفيذ السياسة على ICANN، فإن فريق مراجعة التنفيذ (IRT) هو ICANN مع أعضاء المجتمع الذين يساهمون معاً في جهود التنفيذ. لذلك ليس الأمر كما لو كان مجرد تسليم كامل ومباشر من المجتمع إلى ICANN. إنها في الواقع مسؤولية ICANN في قيادة هذا الجهد. ولكن هناك عنصر مجتمعي لفرق مراجعة التنفيذ. أعتذر إن لم أعبر عن ما أريد بشكل واضح مسبقاً.

لدي رقم 5.

ميشيل نيلون:

شكراً لكم مرة أخرى. إنه أسبوع غريب حقاً. إنني أتفق مع كافوس مرتين. وهذا أمر لا يحدث عادة. أعتقد، بمعنى أكثر جدية، أن معظم عمليات وضع السياسات التي تؤثر على عمليات أمناء السجلات والسجلات لها تمثيل جيد جداً لأفراد من مجموعتنا المعنية.

في حالة EPDP، لدينا أعضاء. لدينا بدائل. لدينا أيضاً تفاعلات منتظمة بين أعضاء مجموعات أصحاب المصلحة لدينا وبين هؤلاء الذين تطوعوا للعمل في عملية EPDP. إذا لم تشكروا أعضاء EPDP اليوم، فالرجاء القيام بذلك. عانقوهم. احضروا لهم مشروباً. في بعض الحالات، أعتقد أنهم يبحثون عن سكاكين شرائح اللحم.

لذا فإن فكرة أن السياسات القادمة من خلال EPDP ستصبح مستحيلة التنفيذ، في حين أن هذا قد يكون سؤالاً صحيحاً يجب طرحه، أمل ألا يحدث هذا على الأرجح لأن الذين يتعين عليه فعلاً تفعيل السياسات هم الذين يشاركون في تلك عملية وضع السياسة.

الآن، هذا لا يعني أننا لا ننهي في بعض الأحيان هذه العمليات حيث توجد فجوة بين نتائج السياسة والتنفيذ. يمكن أن يحدث ذلك، لكنني أعتقد في هذه الحالة أن الجميع يراقب كل خطوة يقوم بها فريق EPDP. لذا فإن احتمال السماح لهم بالتنفس دون أن يلاحظ أحد الجهود التي يبذلونها هو أمر غير وارد.

كيث درازيك:

شكراً ميشيل. سوف أرد على وجهة نظرك حول الحاجة إلى التأكد من أن السياسة قد تم إعدادها وتنفيذها وفقاً لذلك. هذا شيء ستعمل عليه GNSO ومجلس GNSO بوصفهما المجموعة المسؤولة عن إعداد السياسة، سواء السابقة أو الحالية أو المستقبلية لإعداد السياسة، بشكل وثيق للغاية مع ICANN وفريق GDD خلال الأشهر القادمة وربما على الأرجح سنوات ونحن نعمل خلال هذا. هذا موقف شديد التعقيد مع الكثير من الأجزاء المتحركة، وهناك تداخل بين السياسات والتنفيذ، خاصةً عندما يكون لديك قائمة تضم 14 عنصراً أو أكثر من ذلك والتي تكون مترابطة أو لها تأثيرات على بعضها البعض.

لذا أعتقد أن الرسالة هنا هي أن هذا جهد مشترك للمضي قدماً مع GNSO من حيث صلتها بوضع سياسة gTLD والتنفيذ الذي أجرته ICANN بالتشاور مع المجتمع من خلال فريق مراجعة التنفيذ. فذلك يمثل فقط بداية هذا الجهد. وهذا سبب قيامنا بهذه الطريقة.

في المرة القادمة التي نقوم فيها بذلك، وبعد مراكش، سيكون هناك وثيقة أكثر تفصيلاً تحدد الكثير من النقاط التي تجري مناقشتها هنا اليوم. بالتأكيد أقدر كل المدخلات حتى نتمكن من تحديدها والتأكد من أن التكرار التالي لذلك أكثر إفادة.

وبهذا القول، لننتقل إلى ترتيب الأدوار. هل من أحد؟

رجاء؟

حسنًا. دعونا نمر في هذه القائمة ونرى ما إذا كان لدى أي شخص أي أسئلة أو تعليقات أو أفكار حول كل عنصر من هذه العناصر.

أول ما ذكرته في البداية هو ما نسميه RDS CLND. وهذه هي سياسة الترميز والعرض المتسق لخدمات دليل بيانات التسجيل. فهي ترتبط بالانتقال المفصل، وتضع بشكل أساسي ممارسات متسقة للسجلات وأمناء السجلات من حيث صلتها بعرض البيانات.

هل يريد أحد الحديث عن ذلك؟ هل هناك أية أسئلة أو تعليقات على ذلك؟

حسنًا. البند الثاني هو سياسة WHOIS للتذكير بالبيانات. هذه سياسة تتطلب من أمناء السجلات تذكير المسجلين رسميًا مرة واحدة سنويًا لمراجعة وتحديث معلومات الاتصال الخاصة بهم. لأي منكم قام بتسجيل اسم نطاق، ستصلك رسائل بريد إلكتروني من أمين السجل لتذكرك مرة واحدة في السنة من دقة معلوماتك. هناك تداخل هنا مع توصية EPDP رقم 5 من حيث صلتها بجهات الاتصال الإدارية والتقنية، والتي سيتم، بموجب توصيات المرحلة الأولى من EPDP، إلزائها أو جعلها اختيارية لأمناء السجلات لجمعها.

مرة أخرى، أعتقد أنه لا يزال هناك توقع لسياسة التذكير المعمول بها. ولكن السؤال هو، هناك مكونات من ذلك سوف تحتاج إلى تغيير. فهناك نوع من المتابعة.

ميشيل؟

سأدعك تتحدث الآن بنفسك يا كيث. أنا قلق بشأن إصابتك بالتهاب الحنجرة. بالنسبة لسياسة WHOIS للتذكير بالبيانات، كل ما في الأمر حقًا هو تكرار وتذكير بالحقوق الموجودة. لذلك، إذا قمتم بتحديث أو إزالة الحقوق، فستحصل فقط على تذكير بذلك. لكي نكون صادقين تمامًا، أرى أن هذه ليست مسألة مهمة. لا أعرف ما إذا كان أي أمين سجل آخر في الغرفة يعتقد أنها مشكلة. أنا لا أرى أنها مشكلة بشكل خاص.

ميشيل نيلون:

كيث درازيك:

ميشيل، فقط للمتابعة - وأنت تعرفين سياسة التذكير أفضل مني - هل حقول البيانات واضحة في سياسة تذكير بيانات WHOIS الحالية، أم أنها مجرد إشارة إلى سجل WHOIS، أم أنها مرتبطة بشيء؟ أعتقد أن هذه هي الأسئلة، حقاً --

ميشيل نيلون:

حسناً، إنها الطريقة التي قمنا بتنفيذها - أمل ألا ينزل أحد من قسم الامتثال الآن وبضربني على رأسي - وهي أن نرسل إليهم نسخة من سجل WHOIS. لست متأكدًا إن كان ذلك يشمل الحقول أم لا --

متحدث غير محدد:

[غير مسموع]

ميشيل نيلون:

معذرة؟

متحدث غير محدد:

[غير مسموع]

ميشيل نيلون:

أو يمكنني شرحها بطريقة مبسطة. برأيي، إن قمت بإرسال مذكرة WHOIS إلى أحد يمتلك اسم نطاق واحد وقد تلقى مذكرة بالفعل، فإرسال البيانات إذاً يبدو منطقيًا. لكن إن كنتم تفعلون ذلك لأحد لديه نحو 5 آلاف اسم نطاق والتي كانت جميعها تتجدد في نفس القالب تقريباً، فإرسال 5 آلاف رسالة إلكترونية له قد يكون مفرطاً بعض الشيء. لذا، إرسال روابط البيانات إليهم قد يكون منطقيًا أكثر.

الأمر الآخر الذي لديكم هناك هو... يا إلهي، ما هو؟ - السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات.

كيث درازيك:

UDRP.

ميشيل نيلون:

UDRP... نعم، بالطبع. إذا إنها UDRP [غير مسموع]. الكثير من هذه الأشياء أكثر إدارة للأسماء. لا أريد التحدث عن سياسة UDRP، إنما عن الأسماء المستعادة والأسماء المنتهية والتسجيل المنتهي والاستعادة. كل تلك الأمور لها علاقة وثيقة بإدارة النطاقات من خلال دورة الحياة. لذا، إن كان هناك حقول بيانات ما عادت تُستخدم، فهي لا تشكل مشكلة إذاً.

كيث درازيك:

أعتقد أن ذلك هو بيت القصيد بهذا الشأن، ميشيل. قوانين UDRP تتطلب من المزود أن يُرسل إخطارات بالشكوى للمشرف والخبراء التقنيين. سيتم إبعاد أولئك أو تخيير أمناء السجل للحصول وفقاً للتوصية #5. مجدداً، قد يكون هذا بسيطاً نسبياً، لكن إن كان واضحاً في متطلبات UDPR، فحينها سوف تحتاج سياسة UDPR أو سياسة التطبيق إلى أن تكون مُحدثة. في حين أنها قد لا تتطلب تغييراً بالجملة للسياسة، إنما قد يكون هناك تفاعلات أو علاقات متبادلة علينا تمييزها كي لا يكون هناك تناقضات أو أوجه تضارب.

مجدداً، أريد توضيح ذلك. ليس كل ما نتحدث عنه سيكون تناقضاً حيث تتنازع إحدى السياسات مع الأخرى. قد يكون ببساطة تضارباً بالتفسير أو بالتطبيق والذي يحتاج إلى أن يتم حله. مجدداً، سيكون هذا استعراضاً غاية في التعقيد لكل هذه الأمور للحرص على أننا نفهم كل تلك التقلبات. شكراً لك، ميشيل.

لدينا #4، ثم #3، ثم #6.

بام ليتل:

أريد التأكيد والاتفاق مع تعليق ميشيل حيال سياسة WHOIS للتذكير بالبيانات. لست أرى أي تأثير لذلك حقاً. بالأساس، قد ترغبون في تذكير صاحب التسجيل ثم بيانات التسجيل

الحالية، استناداً إلى متطلبات السياسة السائدة. لذا لست أفهم لماذا ينبغي أن يتأثر ذلك. شكراً.

شكراً لك يا بام. أتعلمون شيئاً؟ تلك إجابة رائعة، لأنه إن بدأنا بإزالة بعض الأمور من هذه القائمة، فسنكون في حال أفضل. فيما نمضي بهذه العملية، فنحن نقلل من هذه الأمور ونركز أكثر على الكلمة التي استخدمها مسبقاً: وهي تحديد أولوية الأمور الأكثر أهمية مسبقاً في هذه العملية وأين قد يكون هناك تأثيرات ثانوية أو تأثيرات متعاقبة للتغيير من مكان إلى آخر. لذا، شكراً جزيلاً، بام.

إذاً، أعتقد أن لدينا 3 و6.

كيث درازيك:

كيث، أعتقد أن عملية EPDP نصّت على بعض هذه الأمور لأن التوصية #27 تنص على ذلك بأنه جزء من تنفيذ تقرير المرحلة 1 بحيث سيكون هناك تعديلات لبعض الأشياء الموجودة في قائمتكم هنا. لست أعرف ما إذا كنت أنت أو طاقمك قد أقيمت نظرة عليها، لكنها تذكر أنه يجب إنجاز هذه الأمور على أنها جزء من تنفيذ تقرير المرحلة 1. لا أعتقد أن هذه القائمة تشمل كل شيء في شريحتك، لكنها تسلط الضوء على الكثير من الأمور التي أشرت إليها اليوم.

مارجي ميلام:

شكراً جزيلاً، مارجي. أنت محقة تماماً. الكثير مما لدينا هنا في هذه القائمة كان مأخوذاً من التوصية #27 بشكل مباشر. أعتقد أننا حددنا مجموعة جزئية ربما والتي كانت متصلة بشكل مباشر بالسياسات والإجراءات. هذا جدير باستعراض آخر بلا ريب. وبالتأكيد، أصل جلسة النقاش هذه كان التوصية 27 من المرحلة 1. نأمل أن يشجعنا هذا على التركيز على الأمر ومعرفة أنه قد يكون هناك المزيد من الآثار المترتبة على عمل المرحلة 2 في المستقبل.

كيث درازيك:

#6؟

سوزان باين:

شكراً لك، كيث. بالنظر إلى قائمة السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات UDRP - في الواقع، قد يكون هذا التعليق أيضاً قابلاً للتطبيق على التعليق الموحد السريع، أو URS، والتي ليست سياسة توافقية، كما تعرفون جيداً، لكنها مع ذلك تؤثر في الكثير من مكاتب التسجيل بصورة جماعية لأنها مُطبَّقة على جميع اتفاقيات gTLD الجديدة وبعض اتفاقيات الميراث.

لكن يبدو لي أنكم ذكرتم حالة سارية وتنطوي على خطة استعراض. أفترض بأن ذلك الاستعراض المخطط له مرجع لاستعراض UDRP والذي سيكون المرحلة 2 من استعراض آليات حماية الحقوق. لكن المرحلة 2 من استعراض آليات حماية الحقوق ليست مقررة أن تبدأ على ما يبدو حتى أواخر السنة القادمة. يبدو جلياً أننا لا نعرف كم سيستغرق ذلك الاستعراض من الوقت، لكن المرحلة 1 بعد علامة الثلاث سنوات.

يبدو لي أن بعض التغييرات التي لا بد أن تُجرى لسياسة UDRP إجرائية للغاية، تلك التي أشرتم إليها تتضح الآن حيال أي الاتفاقيات المستخدمة وأين يجب أن تُرسل الأشياء. يبدو لي أنه من الجدير أن نستعرض UDRP و URS ونحدد أي من جوانبها هي أمور إجرائية كذلك والتي من الممكن إصلاحها سريعاً بدلاً من الانتظار لسنتين ربما حتى انتهاء استعراض UDRP. أعتقد أن هناك جوانب لسياسة UDRP أساسية أكثر في الواقع وتتناثر حالياً بجهل ماهية صاحب التسجيل. ذلك مناسب تماماً لإجراء استعراض أكثر عمقاً بخصوص الأمر. لكن بعض هذه الأمور تتعلق بالمشرف.

كيث درازيك:

شكراً لك يا سوزان. أتفق مع ذلك تماماً. برأيي أن تلك هي الفائدة من بدء هذا التمرين وتنفيذه. إن أمكننا استخدام مصطلح مبتذل – كثرة متدلية أو شيء ما إداري أو حل سهل، وليست مسائل متعلقة بالسياسة الأساسية، فحينها يجب أن نستغل الفرصة لمعالجة ذلك وربما إنجازَه بطريقة مُبسَّطة أو سريعة أكثر. لذا أنا أرحب بذلك التعليق كثيراً.

فيما يتعلق بمجموعة عمل RDS و PDP، إليكم فهمي: الاستعراض المخطط له- ذلك ما يشير إليه هذا. ما أفهمه اليوم هو أن الهدف لإتمام المرحلة 1 هو في أبريل عام 2020. أعرف أن GNSO- أعرف أن هناك بعض الأسئلة حيال ذلك، لكن الهدف الحالي هو في أبريل 2020، ومجلس GNSO، لصالح الجميع، يعمل حالياً وقد بدأ العمل بالفعل على استعراض ميثاق المرحلة 2 والحرص على أن عمل المرحلة 2 يمكنه البدء بأسرع وقت ممكن بمجرد الانتهاء من المرحلة 1.

خلاصة الأمر، إن كان ذلك شيء يجب أن يكون المجلس مدركاً له، إن كانت هذه المسألة والتعديلات الأكثر تقنية وإجرائية هي أمور يجب أن يكون المجلس مدركاً لها، فإذاً، سنعتبر ذلك بالطبع على أنه ناتج من هذه العملية. شكراً لك يا سوزان.

#6 في الخلف؟

أنا آلان وودز من دوناتس مرة أخرى. فيما يخص ذلك أيضاً، أثناء مرحلة EPDP، تلقينا مساهمة بشأن تعليق الجمهور من مزود MFSD و URS الأوروبي، والذي أعطانا في الواقع نصائح ممتازة. سترون في إحدى التوصيات أننا استقصينا بشأن تفاصيل محددة جداً فيما يتعلق بالعناصر الإجرائية لـ URS والتي كانت متأثرة بوجه خاص بقانون GDPR. لذا، هذه نقطة مثالية تماماً أن هناك عناصر إجرائية لفت انتباهنا إليها مزود URS بشكل رائع جداً. أعتقد أنه قد يكون هناك مجالاً لسياسة UDRP بنفس الطريقة. لست مدركاً بقدركم، لكنني أعتقد أن ذلك هو السبب بأن لدينا خصوصية في التوصيات الفعلية للمرحلة 1 فيما يتعلق بـ URS. إنها نقطة جيدة. أردت تنويه الجميع بأن تلك كانت أفضلية.

آلان وودز:

شكراً جزيلاً لك، آلان. أعتقد أن ذلك فارق مهم، حيث قد يكون لدينا سياسة ذات لغة ربما تكون متأثرة، لكن من الممكن أن يكون ذلك تحديثاً إجرائياً بسيط نسبياً أكثر منه شاغل رئيسي متعلق بالسياسة. ثم هناك تنفيذ ذلك والذي قد يكون طريقة أخرى لمعالجته.

كيث درازيك:

يجب أن نفهم تماماً أين يكمن الحد الفاصل. هل هي مسألة متعلقة بالسياسة لتتناولها منظمة GNSO، حتى لو كان شيئاً بسيطاً، أم هل هي مسألة متعلقة بالتنفيذ لتتناولها منظمة ICANN وفريق IRT. لذا هذه نقطة وجيهة حقاً. شكراً لكما على ذلك.

أعتقد أن لدي مشارك بعيد، إن لم أكن مخطئاً. #4؟

لدينا سؤال بعيد من جويس لين من شركة 007 Names. "سياسة WHOIS للتذكير بالبيانات هي بالأساس لغرض الإرث العام لنظام WHOIS. هل ما تزال تعني المذكرة أي شيء خاضع لتنفيذ GDPR؟"

سيدة غير معروفة:

شكراً يا جويس على ذلك السؤال. رأيت رد فعل لذلك من ميشيل، لذا سأترك الإجابة لميشيل بصفتها أمين سجل مشترك بسياسة المذكرة.

كيث درازيك:

شكراً لك، كيث. مرحباً، جويس. لا تتعلق سياسة WHOIS للتذكير بالبيانات بذلك إطلاقاً. فسياسة WHOIS للتذكير بالبيانات مفادها أن يقوم أمين السجل بتذكير عميله، صاحب التسجيل، بتفاصيل من وأي تفاصيل تلك المرتبطة باسم النطاق أو بالنطاقات الموجودة في حافظتك. هذا أشبه بأن تقول إن هذه مذكرة بشأن... لا أعرف- أحاول التفكير بتشابه. إنها أشبه بمذكرة الرخصة. عندما تكون تملك الرخص وأعطيك التفاصيل الموجودة في الرخصة. ربما تكون قد حدثت عنوانك. وربما تكون قد غيرت رقم هاتفك. وربما أيضاً تكون قد غيرت كيانك المؤسسي.

ميشيل نيلون:

نوع المواقف التي نواجه فيها كل من نطاق gTLD و ccTLD يتمثل بشركات نقلت ملكيتها أو تغيرت من شكل تأسيسي إلى آخر. ينسى الناس عادةً تحديث البيانات المرتبطة بالنطاقات، والتي قد تقود بالطبع إلى كل هذه الأنواع من التعقيدات.

لكن قانون GDPR لا علاقة له بهذا مطلقاً. فالتغييرات الوحيدة هي حقول البيانات،
لأن بعض منها سيختفي ببساطة.

كيث درازيك:

شكراً لك، ميشيل، وشكراً على السؤال، جويس. هل من أحد آخر في الانتظار الآن؟
يمكننا التطرق إلى هذه القائمة. مجدداً، ثمة بعض الأمور هنا ستكون أكثر اهتماماً من
غيرها للحضور. هل من أسئلة حالية؟ هل من أحد في الانتظار؟

لا أرى أحداً يود التعليق. إذاً، تحدثنا عن سياسة التذكير، وسياسة النقل وقانون UDRP.
الأمور القليلة التالية على هذه القائمة ستكون سياسة دقة الأسماء المستعادة، وسياسة
شطب النطاقات المنتهية، وسياسة الاستعادة، وسياسة المعلومات الإضافية لنظام
WHOIS. هل يرغب أحد في التكلم عن أي من هذه؟ هل من أحد يمتلك الخبرة بالتعامل
مع تلك السياسات؟

ربما لا. سنواصل حديثنا. هذا تمثيل أيضاً لما تم تحديده بالفعل، وأماكن وجود أوجه
الترابط والتأثيرات. مجدداً، سوف نمر بعملية تقييم ماهية تلك التأثيرات وكم هي مُلحة
وماهية الآثار المترتبة عليها.

سنتحدث تالياً عن سياسة نقل RDNS المفصلة لنطاقات .com و .net و .jobs.
كما يعرف معظمكم، أعتقد أن هذا هو الوضع الحالي حيث يكون هناك سياسة اتفاقية
حالية تتطلب من جميع مكاتب التسجيل الحالية أن تكون مفصلة، ما يعني أن تكون تمتلك
بيانات صاحب التسجيل. تلك السياسة في موضع التنفيذ. نطاقات TLDs الثلاثة المتبقية
التي ليست مفصلة بعد هي .net، .com، و .jobs. هناك توسيع أو تأجيل لتنفيذ تلك
السياسة الخاضعة لعمل EPDP وفهم أفضل للآثار المترتبة على قانون GDPR.

بصورة أساسية، ما ستتطلبه هذه السياسة الحالية هو أن ينقل أمانة السجل الحاليين بيانات
عمالهم أصحاب التسجيل الحاليين إلى مُشغّل السجل في الكثير من الحالات عبر الحدود
الاختصاصية. ذلك موضوع إحدى السياسات التي سيتم استعراضها.

إن لم أكن مخطئاً، التوصية #7 في تقرير المرحلة 1 من العملية EPDP تتناول هذه المسألة. هناك مطلب بأن يستعرض مجلس GNSO هذه السياسة الحالية في سياق تقرير المرحلة 1 من العملية EPDP.

يجدر بي أن أذكر أن مجلس الإدارة في اتصالاته بشأن الإقرار بالتوصيات من المرحلة 1، بما فيها التوصية #7، دعا إلى ضرورة قيام المجتمع بإجراء استعراض لهذا من خلال GNSO وأيضاً إلى استهلال عملية PDP جديدة أو استهلال عملية من نوع ما لحل هذه المسألة بطريقة صريحة وشفافة. ذلك شيء ستعمل منظمة GNSO على تحقيقه حتماً.

هل من تعليقات أو أسئلة بشأن هذه النقطة؟

حسناً، الآن؟ شكراً لك، #6.

شكراً. تلك النقطة مثيرة للاهتمام. نحن نخوض العديد من المحادثات أثناء المرحلة 1 بخصوص هذا. سأقوم بطرح فكرة كي يتفكر بها الناس. إحدى نقاط المرحلة 1 من عملية EPDP كانت تتمثل بالابتعاد قليلاً عن مفهوم التفصيل والاختصار وبتحديد مجموعة الحد الأدنى من البيانات اللازمة لتسجيل النطاق والتي يمكن المطالبة بها عند توقيع العقود. كما قلت، تلك مجرد فكرة.

لن أقوم بربطها بالأمر، لكن مجموعة الحد الأدنى من البيانات هي المصطلح الجديد الذي يجب التفكير به. تم الأخذ بالكثير من الأفكار فيما يخص المرحلة 1 من عملية EPDP. لذا، برأيي أن ذلك تأثير بلا ريب، على تلك العملية بالتحديد.

شكراً جزيلاً لك، آلان. هل من تعليقات أخرى على هذا؟

حسناً. بما أنه لم يرفع أي أحد يده، فالموضوع التالي على القائمة سيكون المجموعة الاستشارية المعنية بإجراءات ICANN للتعامل مع تضاربات نظام WHOIS مع قانون

آلان وودز:

كيث درازيك:

الخصوصية. سأذكر أن مجلس GNSO بهذا الشأن قد علق استعراض اليوم لهذه السياسة بالتحديد. كان ذلك بصورة أساسية – أنا واثق من أنه سيتم تصحيح ما سأقوله إن كان خاطئاً، لكن كانت هناك سياسة قد وضعت موضع التنفيذ والتي سمحت لأمناء السجل بطلب استثناء للمسائل حيث كانت متطلبات نظام WHOIS تتضارب مع قانونهم المحلي/ قانونهم الدولي. سيُصحح لي ميشيل ما قلته، لكن بالأساس، وُجد أن تلك في رأي الكثيرين، عملية متداعية لأنها تتطلب من أمناء السجل الذهاب إلى سلطاتهم المحلية والاعتراف والإقرار بأنهم كانوا ينتهكون القواعد من أجل الحصول على استثناء.

صح لي ما قلته يا ميشيل إن كان أي منه خاطئاً. لا تتردد بالدخول إلى المناقشة.

ميشيل نيلون:

شكراً لك، كيث. كنت لأصحح لك كلامك، لكنني سأتغاضى عنه. أعتقد أنه يجدر بنا النظر إليه من ناحية الواقع الحالي مقابل التاريخ. كما أشرت على نحو صحيح، هناك سياسة رسمية دخلت حيز التنفيذ قبل سنوات عدة، والتي اتضح برأي الكثيرين من أمناء السجل، أنها غير صالحة لأن المحفزات لتكون قادراً على الوصول إلى السياسة كانت ببساطة أنك لن تقدر أبداً على فعل ذلك.

كان هناك استعراضاً. صدر الاستعراض ببعض التعديلات على ذلك، والتي شعر بعض منا بأنها لم تكن مفيدة تماماً. أنا أحاول أن أكون دبلوماسياً. كان يفترض بنا أن نستعرضها مجدداً في المجلس، لكننا أوقفنا الاستعراض في ضوء ما كان يجري بقانون GDPR والآن الموصفة المؤقتة والعملية EPDP.

في هذه المرحلة، على الأرجح أن واحدة من هذه السياسات قد تحتاج إلى أن تحل نهايتها. لست واثقاً تماماً من المشكلة التي تتم معالجتها حالياً لأننا سنتعامل معها من خلال عملية EPDP. لدينا بالفعل نظام إعفاء قائم فيما يخص الاحتفاظ بالبيانات. لمن لا يملك فكرة عنه، فهناك بند الاحتفاظ بالبيانات – حسناً، هناك بندان ضمن اتفاقية اعتماد أمين السجل لعام 2013 يلزمان أمناء السجل بتأجيل المعاملة حتى ورود معلومات التسجيل بعد أن يصبح اسم النطاق غير مرتبط بأمين السجل. هناك عملية إعفاء لذلك. تجري معالجتها.

لذا أعتقد أنه في بعض النواحي، قد تحتاج هذه السياسة إلى أن تختفي ببساطة، وأن توضع في سجلات التاريخ. لست أعرف لماذا ما نزال نحفظ بها.

كيث درازيك:

شكراً، ميشيل. تلك ملاحظة رائعة من وجهة نظر أمين سجل سيكون واحداً من الكيانات التي تنتفع أو لا تنتفع من هذه العملية والسياسة بالتحديد. لكن لا يجدر بي أيضاً - لست أملك الإجابة على هذا - بأن عملية EPDP تتعامل مع الآثار المترتبة على قانون GDPR. قد يكون هناك هيئات قضائية أخرى حتى الوقت الذي تُحدث فيه سياساتنا ونضمن أنه أيما نقوم ببنائه، فيما يتعلق بنموذج الوصول الموحد والنظام الموحد للوصول والكشف، يمكنه مراعاة تلك المتطلبات القضائية الأخرى بأن تكون هذه عملية ضرورية في الواقع. لضمان أن تكون تلك العملية ناجحة وقابلة للاستعمال، فهذا شيء يفرض علينا إدراك كل من السياسة ومنظور التنفيذ.

لذا أتفق مع ميشيل بأنه قد لا يكون من الضروري الآن أن تخضع للمرحلة 1 من عملية EPDP لأنها متصلة بامتثال GDPR. في الواقع، بينما تتطور الأمور وتظهر قواعد وقوانين جديدة على الإنترنت تؤثر بنطاقات gTLD، قد تكون شيئاً ضرورياً ومفيداً. لست أقول إنه حاسم أو أقول ذلك بطريقة حاسمة، إنما أكرر قولي، إنه شيء يجب أن نأخذه بعين الاعتبار خلال هذه العملية.

حسناً، #5. ستيفاني؟

ستيفاني بيرين:

ستيفاني بيرين، مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية. شكراً جزيلاً لك. أشارت كيث إلى الكثير مما أردت قوله. هذه الأداة السياسة الأقل تفضيلاً إلي، إن أمكنني القول، في الترسنة. علينا إبقاء عنصر البديل مفتوحاً، لأنه وعا قريب، سيكون هناك الكثير من التشريعات الفظيعة التي أجرت تعديلات كبيرة لمواجهة النقل الأخير لمسائل تدفق البيانات وقانون GDPR. لا يمكننا التنبؤ بما سنتعامل معه، وسيتعين علينا تحليل ذلك بطريقة ما إلى النموذج الذي نعمل عليه.

لذا، إن أمكننا وضع علامة إكس كاملة عليه - "معطل: لا تكرر" - علامة تكون لدينا للنظر إلى القانون المحلي ومعرفة آلية عمله، فيما يخص مسألة التحكم بتحرير البيانات على وجه الخصوص.

كيث درازيك: شكراً جزيلاً، ستيفاني. تلك مساهمة ممتازة. شكراً. هل من تعليقات أو أسئلة أخرى؟ تبقى لدينا 15 دقيقة فقط، لذا إن أراد أحدكم المشاركة، فيمكننا الاستمرار ببند القائمة. لسنا مضطرين إلى التحدث بالتحديد عن كل هذه البنود المتسلسلة، لكن يمكننا طرح الملاحظات والمساهمات والأفكار والتوصيات أو النصائح؟ حسناً، لنذهب إلى كافوس، #4، وبعدها سنأتي إلى ميشيل، #5.

كافوس أراستيه: شكراً لك يا كيث. أود التطرق إلى مسألة مهمة. أنتم تتعاملون مع عدة سياسات. هذه [غير مسموع] السياسات كتوصيات السياسة. هناك حاجة إلى التأكيد على أن هناك درجة معينة من الاستقرار على ما يبدو في هذه السياسات. لا يجب أن تتغير بسرعة لأنها عملية مُطَوَّلَة.

لذا، عندما يكون هناك حاجة إلى تعديل ذلك، قد تفكرون بإجراءات أو عملية لكيفية تعديل سياسة ما ومراعاة ما إذا كانت بحاجة إلى استعراض كامل أو تعديل طفيف برأيي - عليكم تحديد ماهية التعديل الطفيف - وأن يكون لديكم بعض الإجراءات لكيفية القيام بذلك، وليس المضي قدماً بتلك العملية المُطَوَّلَة من الاستعراض الكامل للسياسة، استناداً إلى الأشياء التي تم بناؤها. على ذلك أن يمتلك هذه الدرجة من الاستقرار. إنه سؤال عام عن كل السياسات، وعلينا التفكير بذلك الأمر. لدينا مجتمع ICANN خارجي في بعض الأحيان، وتلك المنطقة [غير مسموع] من شيء ما، تعديل/مراجعة. علينا الحفاظ على استقرار تلك التوصية لبعض الوقت. وإن كان هناك أي حاجة إلى تغيير ذلك، فسنختار التغيير، وربما نغيّره بالكامل أحياناً [غير مسموع]، وربما بشكل طفيف. يجب أن تكون

لدينا سياسة هنا ليست مخصصة لاستعراض السياسة الكامل. ذلك تعقيب عام أردت المشاركة به فيما يتعلق بكافة السياسات. شكراً لكم.

كيث درازيك:

شكراً لك، كافوس. أعتقد أن تلك نقطة جيدة حقاً، وهي تتناول أمرين مختلفين تحدثنا عنهما اليوم وبعض العمل أيضاً الذي يجري إنجازه في منظمة GNSO كما يرتبط بنهجنا لإدارة عمليات السياسة. أعتقد، كما ذكرت سوزان منذ قليل، أنه قد يكون هناك بعض التغييرات الطفيفة – تعديلات، إن سمحتم لي- للسياسة التي بحاجة إلى أن يتم التعامل معها لكن أن تكون إدارية أو إجرائية بطبيعتها وليست أساسية للسياسة بحد ذاتها.

باعتقادي، بصفة مجلس منظمة GNSO الهيكل المسؤول عن توثيق وإدارة عمليات السياسة هذه، فنحن نمتلك المرونة لإحداث تغيير في السياسة من خلال عملية تطوير السياسة التي قد تكون مركزة بدقة. أعتقد أن التوثيق على نحو مناسب يمكن أن يتم بطريقة سريعة جداً.

ربما بإمكاننا توثيق عملية تطوير السياسة للتعامل مع مسائل متعددة، وتحديثات متعددة لفصل السياسات، من خلال هذا الجهد. أعتقد أن هناك مرونة نمتلكها. هنا مجرد مسألة ضمان أننا ننجز تقرير المشاكل والمنظور والتوثيق على نحو صحيح. لذا أعتقد أن ذلك صحيح تماماً.

ومجدداً، بالعودة إلى نقطة تحديد الأولويات، فالسؤال هنا هو، أين سنكون متضاربين ما بين السياسة الجديدة والسياسات السابقة؟ بعض الأسئلة- في الواقع، أود طرحها، إن أمكننا، آخر شريحة بخمس أو ست أسئلة. التالي. نعم. إذًا، كانت هذه محاور الاستعراض. كان يجب أن أتطرق لهذه الشريحة في وقت أبكر. أعتذر. هذه بعض الأسئلة التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار بصفتنا مجلس منظمة GNSO ومنظمة ICANN من خلال جهود التنفيذ وجميعنا بصفتنا مجتمع. هل السياسات والإجراءات متضاربة أو غير متوافقة مع متطلبات سياسة التوافق في الآراء للمرحلة 1 من عملية EPDP؟ هل لأي من هذه جوانب أمن أو استقرار؟ فيما نذكر أنفسنا، فمُنظمة ICANN ملزمة بتحقيق الاستقرار والأمن والمرونة لنظام DNS. هل لأي من هذه التناقضات المحددة

أو التأثيرات جوانب SSR أو تخلق جوانب SSR؟ هل أي من هذه التأثيرات والتغييرات تتطلب تغييرات تشغيلية أو تقنية؟ بعبارة أخرى، ما التأثير الثانوي لتنفيذ أي من التغييرات التي نتعامل معها هنا، وكم سيستغرق ذلك؟ ما تكلفة ذلك؟ هل لأي من هذه تداعيات سلبية على المستخدمين والمسجلين؟ وأخيراً - هذا يعود بنا إلى سؤال تحديد الأولويات - هل تخفيف الآثار الملح مطلوب؟ هل هناك شيء غير متوافق البتة أو، بسبب الاستقرار والأمن، تأثيرات سلبية على المسجلين التي يجب أن نمناها الأولوية ونجعل تركيزنا #1 أو 2 أو 3؟

لنذهب إلى #6 و #5 و #4.

شكراً. كنت أعلق على ما قلته مسبقاً. عادةً، تتفادى منظمة GNSO استهلال عمليات PDP لأنها تمتص حياة الجميع، لكن على الأرجح أنكم لا تستطيعون تقصير مدة إحدى عمليات PDP. هناك خطوات كافية فيها والتي ستستغرق 9 أو 12 شهراً. لكن إن بدأت عملية PDP بشأن واحدة من هذه المسائل الصغيرة، فجميع التغييرات لكل السياسات التي اتفق عليها الجميع مقدماً، أو يتفقون عليها إلى حد ما، قد تصبح خفيفة للغاية في الحال من حيث الجهد الفعلي الذي سيبدله الناس في العمل عليها. مع ذلك، ستستغرق 9 أشهر حتى تنتهي، لكن ليس من الضروري أن يُعقد اجتماعين في الأسبوع لمعالجتها.

لذا، أعتقد أن منظمة GNSO بحاجة إلى أن تجرب بعض عمليات PDP الخفيفة جداً لتكتسب الخبرة وفي المستقبل عندما تبرز مسائل أخرى، يجب ألا تخشى توثيق عملية PDP لأنه من الناحية التقنية، تلك هي الآلية الوحيدة التي بإمكانكم استخدامها لإصلاحها. لكن لا يجب أن تكون آلية مؤلمة إن كان هناك اتفاق عام مسبقاً. شكراً.

شكراً جزيلاً لك، آلان. أتفق مع ذلك تماماً. لمصلحة الجميع، ربما قد سمعتم بالوقت مسبقاً/ مؤخراً، لكن منظمة GNSO خلال الـ 18 شهر الماضية، بالعودة إلى المجلس السابق واستمراراً بهذا المجلس، كانت وما زالت تعمل على ما أشرنا إليه بأنه إصلاحات

آلان غرينبيرغ:

كيث درازيك:

وتوصيات PDP 3.0 خاصتنا. نحن الآن في مرحلة التنفيذ. كان الهدف من هذا الجهد جعل إدارة مجلس GNSO وعمليات السياسة هذه أكثر كفاءة وفعالية. لذا لدينا العديد من التوصيات المختلفة التي تمر بمراحل التنفيذ الآن حيث بإمكاننا استخدام بعض منها لاختبار ما اقترحه آلان ولإنجازه أساساً والحرص على أن بمقدورنا إجراء عمليات PDP هذه بتوقيت جيد، وبطريقة فعالة وكفؤة دون منع شيء ما من أن يكون النهج الخفيف الذي كنا نحظى به في السابق. بعض من ذلك يعد ضرورياً، لكن في هذه الحالة بالتحديد، أعتقد أننا حددنا بعض الأمثلة حيث يمكن إتمام الأمور بسرعة وبخفة إلى حد ما، وخوض العمليات التي تقتضيها إجراءاتنا التشغيلية ولكن من دون إطالة مشاركة المجتمع أو الضغط عليها لأننا جميعاً نعرف القدرات الموسعة والمتطلبات عريضة النطاق.

لدي 5 ثم سأخذ 4.

ميشيل نيلون:

أعتقد أنني #5. أنا، نعم. مرحي! لدي بضعة نقاط أود مناقشتها. أولاً، فيما يتعلق بتعليقات كافوس عن عدم تغيير السياسات، فأنا مضطر إلى أن أخالفه الرأي بشدة. فضمن محيط ICANN، لديكم عقود يجب أن تكون مستقرة، والتي أراها على أنها دستورية. لا نتطرقوا إليها إلا إذا اضطررتم إلى ذلك، حيث أن السياسات هي القوانين التي تم سنّها. تلك القوانين وتلك السياسات بحاجة إلى أن تُحدّث لتعكس الواقع. كما قلت في مداخلة سابقة، الكثير من تلك السياسات تمت صياغتها وإنشاؤها وتوثيقها عندما كانت البيئة والمشهد اللذان كنا نتعامل معهما مختلفين جداً بالكامل.

لذا، في حين أنني سأنتفق على أنه يجدر بنا تغيير السياسات كما نغير جواربنا، فعلياً بلا شك النظر إليها على أساس منتظم إلى حد ما، لنحرص على أنها ما تزال تفي بالغرض. إن كانت لا تفي بالغرض، فلا بد أن تتكيف.

لكن، بإضافة المزيد إلى المحادثة، فنحن ننظر إلى هذا من خلال عدسة السياسات المتأثرة. نحن لم نتطرق للعقود المتأثرة في الواقع. العديد من نتائج المرحلة 1 والمرحلة 2 على الأرجح سيكون لها تأثيرات على عقود أمين السجل وعقود مكتب التسجيل على حد سواء.

ومن المحتمل أن يكون لها تأثيرات على عقود ضمانات البيانات. يمكن أن يكون لها تأثيرات على عقود أخرى قد تكون موجودة ولم أفكر بها.

بالطبع، لا يمكنكم الوصول إلى مفاوضات العقود وعمليات إعادة التفاوض كل ثلاثة أو أربعة أشهر أيضاً، لأن ذلك لا يجدي نفعاً على أي صعيد. لذا، ذلك أمر يجب أن يُنظر فيه حتماً.

ثمة أمر آخر لم يتم التطرق إليه في هذه الجلسة لكنني أعتقد أن معظم الناس في هذه القاعة مدركين له على الأرجح وهو نظام WHOIS كمبدأ – إنه البروتوكول الذي يختفي. ما يعنيه ذلك في الواقع هو أن بعض التحديات والمشاكل الموجودة حالياً هي بسبب الطريقة التي استبدل بها الناس النتيجة للعديد من نقاط البيانات أو لعدم اختفائها ربما. الآن، ذلك سيخلق مجموعة جديدة بالكامل من التحديات. أنا لا أنفي ذلك.

لكن، على سبيل المثال، في حالة التسجيل المُفصّل – سأختار ما قاله دونالدس لأنني علمت بأن صديقي الذي شارك بـ [غير مسموع] معي والذي يجلس الآن في الخلف- إن نظرتم إلى نتيجة WHOIS من نطاق دونالدس في هذه اللحظة، فستذكر بوضوح في نص عادي بالإشارة إلى نتيجة أمناء سجل WHOIS من أجل الحصول إلى وصول إلى نقاط بيانات معينة. عندما يأتي دور بروتوكول RDAP، سيختفي ذلك، لذا يجب أن تكون لديكم إحالات مباشرة. إذاً، أيما كان ما تقدمه، باستثناء اسم مستعار لعنوان بريد إلكتروني أو URL لشكل من أشكال الويب، سيصبح مأهولاً حينها.

مجدداً، بالعودة قليلاً إلى مداخلتك الخاصة بك ومداخلة كافوس، ليس بالضرورة أن تكون كل هذه التغييرات تغييرات متعلقة بالسياسة. فهي بالأحرى تغييرات تنفيذية تشغيلية وتغييرات إدارية. بالنظر مجدداً إلى تذكير WHOIS، إن لم يعد الحقل يُجمع، أو يُعالج أو يُستخدم، فيبدو جلياً أنكم ما عدتم تذكرون الناس به لأن البيانات ليست موجودة. إن كانت جهة الاتصال التي كنتم تستخدمونها مسبقاً تغيرت لكنكم ما زلتم تملكون الوصول إلى جهة جديدة، فعليكم تغييرها أيضاً. ذلك ليس تغييراً أساسياً للسياسة، لكن هناك سياسات أخرى ستتطلب تغييرات تتعلق بالسياسة.

للأسف، تغييرات السياسة، حتى إن كان هناك اتفاق عام حيال ما علينا الوصول إليه، ينتهي بنا الحال دوماً بمواجهة المفاجآت. هناك أمر لم نفكر به أو هناك حالة استخدام ليست جوهرية ينتهي بنا الحال بالاهتمام بها. في كثير من الأحيان، تلك العمليات تستغرق وقتاً أكثر بكثير مما خططنا له.

لذا، آلان، بقدر ما أود رؤية إحدى عمليات PDP السريعة، إلا أنني لم أر واحدة حتى الآن.

كيث درازيك:

شكراً، ميشيل. أعتقد أنني سأفقد معك ومع كافوس على حد سواء في هذه اللحظة، لأنه بالاعتراف بالحاجة إلى وجود بعض الاستقرار حيال السياسات، فسيكون هناك لحظات أو أوقات كهذه، حيث يجب أن تتغير السياسات وتُستعرض وتُقيّم.

تذكير للجميع بأن سياسات التوافق في الآراء بطبيعتها، بتعريفها، تغير العقود. أعتقد أنه بالقول إن بإمكانكم تغيير السياسات أو دراستها لكن لا يجب أن تغيروا العقود، عندما نتحدثون عن GNSO و PDP وسياسات التوافق في الآراء الناتجة، فهذا يؤثر على تغيير العقد. هكذا يتم الأمر.

لدي 4# في الخلف، 3#، كافوس، 5#، ستيفاني، ثم علينا تلخيص استنتاج جلستنا. لقد داهمنا الوقت. لذا، 4 و 3 ثم 5.

روبنز كول:

في تضاربات WHOIS مع سياسة قانون الخصوصية، في الحقيقة، مخارج PDP تعني أن السياسة أخفقت في التوصيل لأننا لن نكون بحاجة إلى عملية PDP بخلاف ذلك. سوف نستخدم تلك السياسة لتغيير أيما تنفيذ قمنا به مسبقاً لنجعله ملائماً لنظام الخصوصية ذلك. لذا، هذا شيء كنا [غير مسموع] منظمة GNSO إن كانت السنوات الماضية القليلة التي صنعنا بها السياسة المستندة إلى الأدلة، ذلك الدليل وتلك السياسة أخفقت. لنصنع سياسة أخرى لأن تلك لم تنجح.

كيث درازيك:

شكراً لك، روبنز. أعتقد أن ذلك تعليقاً رائعاً وهو تماماً التعليق الذي ولمصلحة الجميع، سينظر فيه مجلس GNSO. بينما ننظر إلى هذا بصورة شاملة، نرى أن لدينا هذه العملية غير الناجحة بوضوح. كانت عملية مستندة إلى الاستثناء. تعقيباً على ما قالته روبنز، فهذا دليل على إخفاقها، والحاجة إلى إثبات فشلها والحاجة إلى شيء جديد والمضي قدماً بنحو مختلف.

3# كافوس، 5#، ستيفاني، ثم سأسرد الملخص.

كافوس أراستيه:

شكراً لك يا كيث. أعتقد أن الشخص الذي خالفني الرأي أساء فهمي بالكامل. له حرية الخيار بمخالفتي الرأي. لا مشكلة. لكنني قلت إن علينا أن نحظى بدرجة معينة من الاستقرار. ليس هناك أي استقرار مطلق إطلاقاً. فهو ليس موجوداً.

عندما يكون خبر السياسة لم يجف بعد ونبدأ بتغيير ذلك، فذلك ليس جيداً. هذا ما قلته. لذا، بإمكانكم جعل فريق أو مجموعة أو أشخاص يتفحصون السياسات ليروا ما إذا كانت بحاجة إلى أي استعراض، لكن بمجرد أن تُؤسس السياسة على أنها سياسة توافق في الآراء، وأنت بدأت بتغييرها على الفور، فذلك ليس جيداً. لذا لا أعتقد أن الاختلاف في الرأي ذاك يشير إلى أي مما قلته. لكن لا مشكلة لدي بأن يختلف معي أي شخص أو يتفق معي. شكراً لكم.

كيث درازيك:

شكراً جزيلاً يا كافوس على التوضيح. أقدّر لك ذلك كثيراً. ستيفاني، لك الكلمة الأخيرة قبل أن أختتم الجلسة. لقد نفذ الوقت.

ستيفاني بيرين:

أعتذر بشدة. تأخرت بالمجيء إلى هنا، لذا ربما قد تكونون تناولتم هذا مسبقاً. بموجب السؤال "هل تخفيف الآثار الملح مطلوب"، هل أجريت أم ستجرون أم هل علينا

إجراء تقييماً للمخاطر بشأن ما إذا كانت السياسات الحالية الموجودة في الكتب تقلل الثقة بالنموذج الذي سنتشاور بشأنه مع أعضاء لجنة البيانات؟

سأقترح بكل تواضع بأن هناك قلة، حتى فيما قلته، ممن يضعون علامة إكس حمراء عليها ويبقونها هناك... ربما تكون هذه فكرة جيدة لشطبها وإدخال سوق مختلف إليها، لأنه وبصراحة، بعض هذه السياسات، إن كانت ما تزال موجودة ولم يتم استعراضها بموجب GDPR وهي الآن غير متكافئة - كونها مُفصّلة فهذا يجعلها ترد للأذهان - نحن متأخرون بالاستعراض. هذا سيقُلل الثقة بالنموذج الذي نتقدم به عندما نتشاور. هذا مجرد اقتراح. شكراً لكم.

كيث درازيك:

شكراً لك، ستيفاني. أعتقد أن تلك نقطة وجيهة حقاً. سأقول إن البدء بهذا التمرين والعمل الذي يقوم به كل من مجلس GNSO و ICANN والمجتمع، يجب أن يكون علامة على أننا نأخذ التزاماتنا على محمل الجد. وبأننا نقوم باستعراض هذه المواضيع. سواء أ كنا قادرين على إحداث تغيير في غضون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو 12 شهراً أو أيما يكون، طالما أننا نمر بهذه العملية وبمقدورنا الإشارة إلى الاعتراف بأن هناك أسئلة مفتوحة حيال استمرار هذه السياسات القديمة أو الاعتراف بأن هناك آثار محتملة لتلك على السياسة الجديدة، فأعتقد أن ذلك سيدل على أننا لا نستريح على أجادنا فيما يتعلق بافتراض أن السياسات القديمة هي النهج الصحيح.

أمل أن يجيب ذلك على سؤالك. أعتقد أن تعليقك كان تعليقاً جيداً. سوف نطرح ذلك ضمن مجلسنا حيال إمكانية إجراء تقييم المخاطر.

وبذلك، انتهى وقتنا الآن. أود أن أشكركم جميعاً جزيل الشكر للمشاركة اليوم وتقديم مساهماتكم. هذه ليست إلا بداية المحادثة. من هذه العملية اليوم هنا في مراكش، سنعرض وثيقة مُحدّثة والتي سنتشاركها مع المجتمع بكثير من التفاصيل. أود القول شكراً لكم مجدداً على هذا، بداية حوار غاية في الأهمية.

شكراً لكم. سنقوم بتلخيص هذه الجلسة الآن.

[نهاية النص المدون]